مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(1): 2020.

مجالس التحديث في مصر ((البرلمان المصري 1837- 1923 أنموذجا))

علي هادي المهداوي علي جليل جاسم
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ
hum.ali.j@uobabylon.edu.iq

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 20 /11/ 2019
تاريخ قبول النشر:24 / 10/ 2019
تاريخ النشر: 4 /2/ 2020

الخلاصة

التجربة المصرية مع الحضارة الاوربية الحديثة تشبه في بعض نواحيها تجارب غيرها من البلدان العربية التي عرفت الغرب، والذي أثار الاحتكاك به، وأخذ الارتشاف من افكاره ونظمه ارتشاف الظامئ المنبهر.

والاخذ بالمبادئ والنظم الديمقراطية في بداية القرن التاسع عشر والتي ظل أثرها يتسع باستمرار، قد هيأ للطبقات الشعبية الوسيلة التي تكفل لها التعبير عن مشاعرها بمزيد من الوضوح، وبدفعة قوية من محمد علي وبجهد المفكرين امثال جمال الدين الافغاني وتلامذته وانتشار الصحف وواقع الاحتكاك بالغرب وتحت تهديده نمت كل تيارات الفكر الكبرى.

كان مهمة واضعي البرلمان ولوائحه هي صيانة مصالحهم، فقد كانوا محتفظين تجاه أشياعهم نفس تحفظهم تجاه غرائمهم، ومن هذه الظروف منحت مصر نفسها دستور استوحت اغلب نصوصه من القانون البلجيكي، وقد صدر في 19 نيسان عام 1923 ووضع الجزء الاكبر من سيادة الدولة، وكذلك مسؤولية الوزراء في يد البرلمان.

الكلمات الدالة: قانون، ديوان، نظارة، وزارة، برلمان، مجلس شورى، انتخابات، دستور، لوائح، مصالح.

Councils Update in Egypt ((Egyptian Parliament 1837-1923 Model))

Ali Hadi Almahdawwie **Ali Jalil Jassim Mansour**
University of Babylon/College of Education for Human Sciences/Department of History

Abstract

The Egyptian experience with the modern European civilization is similar in some respects to the experiences of other Arab countries that have known the West, and which has aroused friction with it.

The introduction of democratic principles and systems at the beginning of the 19th century, whose impact has been constantly expanding, has given the popular classes the means to express their feelings more clearly, with a strong impetus from Muhammad Ali and the work of intellectuals such as Jamaluddin Afghani and his students, the spread of newspapers and the reality of friction in the West All streams of great thought.

Under the circumstances, Egypt granted itself a constitution inspired by most of its provisions of Belgian law. It was promulgated on 19 April 1923 and placed the bulk of the sovereignty of the state, as well as the responsibility of ministers In the hands of parliament.

Key word: Law, Diwan, Government freshness, Ministry, parliament, Shura Council, elections, constitution, Regulations, Interests.

Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH) by University of Babylon is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة

عوامل استراتيجية وعوامل اخرى كانت تدفع مصر ولازالت لتكون قطب الرحى في المتغيرات والتطورات الدولية، وامتلأت بها كتب الباحثين والدارسين، وستظل تمتلئ وسيكون من المعاد والتكرار الاشارة اليها.

كانت فكرة قديمة دفعها الى التحديث حيث بدأت منذ الحملة الفرنسية ثم عصر محمد علي، وظهرت آثارها في اعمال محمد على الاولى تحت تأثير الخبرة الاجنبية، والتي كان يستعين بها من الخبراء والمهندسين والضباط وأصحاب الخبرة والذي ساعدته في اغلب مشروعاته الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية، ولكنها نضجت وتهيأت لفرض ظلها على مجالات كثيرة في العمل الاجتماعي والسياسي في مصر مع عودة البعثات التي كان قد ارسلها الى اوربا، والتي برزت ايام الخديوي اسماعيل، والتي توجت بكلمة الخديوي اسماعيل حيث قال انه يريد ان يجعل مصر قطعة من اوربا، واهم اعماله في تطبيق هذا الشعار كانت بأنشاء مجلس الشورى.

مراحل التطور النيابي من عام 1798 الى عام 1866

وبسبب ما تعرض له المصريين من الظلم والقهر على ايدي المماليك والعثمانيين والفرنسيين، اصبح رجال الدين القوة الشعبية الضاغطة، وكونوا رأيا عاما ضد نظام الحكم، وضد الولاة العثمانيين وأتباعهم من المماليك مما هيئة الارضية للحياة النيابية، وتعد الحياة النيابية المصرية ملحمة وطنية مرت بمجموعة من الحقب التاريخية فمصر صاحبة اول مجلس نيابي منتخب يمتلك اختصاصات نيابية في منطقة الشرق الاوسط.

بعد دخول نابليون إلى القاهرة في 24 تموز عام 1798[1]، واعلانه عن إنشاء ديوان من كبار العلماء والأعيان، وتم يوم 25 تموز من عام 1798انتخاب عشرة من هؤلاء ليكونوا هم نواة هذا الديوان، وتمثلت وظائف هذا الديوان فيما يلي [2]:-

1- تعيين بعض الجنود لإدارة البوليس.
2- مراقبة الأسواق وتموين القاهرة والسيطرة على الاسعار.
3- الاهتمام بالصحة العامة تجنبا لتفشي الامراض والاوبئة والمحافظة على السلامة العامة للشعب.

وعمم نابليون التجربة في الأقاليم المصرية، ثم أنشأ ما يسمي بـ (الديوان العام) بحيث يكون أعضاؤه ممثلين لكافة دواوين القطر المصري وكان يختار من كل مديرية، كما اعطى الاهمية في الاختيار لممثل الشعب وكانوا من العلماء والاعيان والعمد والمشايخ ونظم لهم اوقات الاجتماع بشكل يومي مع بقاء ثلاثة من الاعضاء في حالة اجتماع دائم[3] .

كما حرص نابليون على ان يقيد هذا الديوان بحراس فرنسيين واتراك ، وجعل الجنرال " ديبويه"[4] حاكم القاهرة مراقبا للديوان[5]، و قد جرت خلال هذه المرحلة ولأول مرة انتخابات حقيقية لأعضاء الديوان العام، لاختيار قاضي قضاة مصر، حيث فاز بالمنصب الشيخ أحمد العرايشي حاصدا ستة عشر صوتا مقابل خمسة أصوات فقط لأقرب منافس إليه وهو الشيخ: مصطفي الجداوي[6].

اكد نابليون من خلال هذه التجربة والتي قام بها، كانيحاول اجتذاب المصريين والتأكيد على أن الفرنسيين أتوا إلى مصر لتحريرهم من الأتراك والمماليك، حيث كان أعضاء الدواوين المشار إليها كانوا

مصريين [7]، كما أن هذه الدواوين وعلى الرغم من حرص نابليون على تجريدها من أية سلطة فعلية ، إلا أنها مكنت المصريين لأول مرة أن يتشاوروا في الأمور المختلفة التي تسود البلاد، لاسيما أن هذه الدواوين تعد بمثابة نواة أولى للعمل البرلماني في مفهومه الحديث[8].

وبعد قيام الشعب المصري بعزل الوالي العثماني خورشيد باشا و اختيار محمد علي[9]حاكما للبلاد، حيث تعد هذه المشاركة السياسية تطورا هائلا في النظام السياسي المصري، والمرة الأولي التي يشارك فيها الشعب المصري ممثلا في قياداته الدينية هي مشاركة سياسية فعالة في اختيار حاكمه[10]. وتعد عملية اختيار الشعب لحاكمه واحدة من أرقي صور الديمقراطية[11].

كان محمد علي طموحا ومتطلعا إلى حكم مصر منفردا، لاسيما أحكم قبضته على البلاد وبدأ في تصفية خصومه ، فبدأ بالمماليك حيث مذبحة القلعة عام 1811[12]، ونفي الشيخ عمر مكرم، ثم بقايا الاتراك[13]، وذلك مرده في أن مشروعه التنموي والنهضوي كان يواجه بمعارضات كثيرة من قبل هؤلاء، وبالتالي فإن البناء الحقيقي لمصر بدأ بعد أن صفا حكم مصر لمحمد علي[14].

بدأ محمد علي ثورة إدارية شاملة لإقامة مؤسسات حكم حديثة[15]، حيث اقامة "المجلس العالي" عام 1824[16] والذي يعتبر من المجالس الشبه نيابية التمثيلية الحديثة، كما اصدرت اللائحة الأساسية للمجلس العالي وحددت اختصاصاته عام 1825، وتضمنت مواعيد انعقاد المجلس وأسلوب العمل فيه وحدد "مناقشة ما يراه أو يقترحه محمد على فيما يتعلق بسياسته الداخلية.." [17]، كما وسع عضوية المجلس عام 1829 بضم (24) من شيوخ وعلماء الأزهر ، وسمي "مجلس المشورة"، واصبح المجلس يتألف من نظار الدواوين، ورؤساء المصالح، واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات، واثنين من الأعيان عن كل مديرية من مديريات القطر المصري ينتخبهما الأهالي[18].

لم يتمكن هذا المجلس القيام بفعل حقيقي في عملية إصلاح البلاد، ولم يكن ذا سلطات كما يظهر من اسمه بل مجرد مجلس استشاري للاستئناس برأيه في المسائل الداخلية، كالإدارة والتعليم والأشغال العمومية والنظر في الشكايات التي تقدم ضد موظفي الدولة فيما يخص الرشوة، ومن ثم فقد كان مجلس المشورة ينعقد مرة كل عام وتحت رئاسة إبراهيم باشا نجل محمد علي،حيث كان يهدف محمد علي إلى مساعدة نفسه في إدارة البلاد وتعظيمها لصالح أسرته، لاسيما أدرك أنه لا يستطيع بمفرده حكم البلاد وإدارتها، وحينما ضاق محمد علي ذرعا بالمجلس ألغاه في عام1837[19].

أنشأ محمد علي عام 1837 مجلسين هما المجلس العمومي والمجلس الخصوصي ،كما انشأ قانون "السياسنتامة"[20]، وكان مهام المجلسين مناقشة ما تحيله إليهما الحكومة من أمور وسن القوانين والتشريعات مع ضرورة عرضها لمحمد علي الباشا وهو الذي يقرر التنفيذ من عدمه، كما أنشأ الوزارات تحت مسمى الدواوين وجعلها سبعة دواوين وهي:الديوان الخديوي (الداخلية)، ديوان كلفة الإيرادات، ديوان البحر، ديوان المدارس[21]، ديوان الأمور الإفرنكية والتجارة المصرية، ديوان الفاوريقات (الصناعة)[22]، ولم يحدث اي تعديل في هذا النظام حتي عام 1878، إلا في تغيير الدواوين إلى نظارات، وتغيير بعض الأسماء مثل ديوان

المدارس والذي أصبح نظارة المعارف، وديوان الأمور الإفرنكية الذي تحول إلي نظارة الخارجية، وإضافة نظارتين (وزارتين) جديدتين هما الأشغال والحقانية[23] .

استمرت المجالس شبه النيابية لمدة خمس سنوات في فترة حكم عباس حتى ألغيت تماما[24]، وقلت المدارس التي كان من الممكن اعتبارها نواة التعليم الديمقراطي، وممارستها لطوائف متعددة من الشعب المصري كشيوخ وعلماء الأزهر والأعيان وطوائف الحرف الممثلة في المجالس السابقة[25].

وكان انشاء " مجلس شورى النواب "عام 1866 في عهد الخديوي اسماعيل هي الخطوة الاولى والاساسية في الحياة النيابية.

البرلمان المصري في عهد الخديوي اسماعيل

أرسل المندوب الفرنسي في اوائل آب من عام 1864 تقريرا الى حكومته في باريس اوضح فيه عن فكرة اسماعيل بتكوين مجلس كبير قال فيه، "ان اسماعيل باشا يفكر في رفع مستوى مصر اداريا بنوع من الحكم الذاتي في جمع الضرائب"[26]، حيث كان محور عمل الخديوي اسماعيل في مجال الاصلاح تدور في ترسيخ الحياة النيابية في مصر[27]، لاسيما تكوين المجلس من شيوخ القرى (اعيانها)، وهو ما يحقق من السيطرة على كبار الاعيان بتكوين هذا المجلس، والتي ستؤدي الى تنشئة سياسة ديمقراطية، حيث كان يجتمع اهل القرية في احد الاماكن الواسعة وبحضور ناظر القسم، وينقسمون الى مجاميع تبعا لعصبيات المرشحين الذين يرغبون بالفوز بمنصب العمدة او شيخ البلد ممن تتوفر فيهم الشروط لشغل هاتين الوظيفتين، وكانت عملية التصويت والانتخاب تجري علنا، حيث يدلون بأصواتهم، ويكون عَد الاصوات، والذي يكون من كسب اكثر الاصوات بالنسبة للمرشحين يكون معينا في المنصب الذي ترشح اليه، وكان من حق ناظر القسم الاعتراض على الانتخابات وفي هذه الحالة كانت الانتخابات تعاد مرة أخرى، وإذا فاز نفس المرشح أصبح معينا في منصبه، ولا يجوز اعتراض ناظر القسم مرة ثانية[28].

وكانت الخطوة الاساسية في تشييد وتطور الحياة النيابية في مصر هو اصدار الخديوي اسماعيل في تشرين الثاني عام 1866 بأنشاء " مجلس شورى النواب " متضمنا قانونين: قانون اللائحة الاساسية، وقانون اللائحة النظامية، وهذا المجلس هو اول برلمان يمتلك اختصاصات نيابية ، ولم يكن مجلس استشاري تغلب عليه الصفة الادارية [29].

كانت اللائحة الاساسية للمجلس قد تضمنت ثماني عشرة مادة، تحدثت عن النظام الانتخابي، والشروط القانونية الواجبة لعضو المرشح، كما حددت هذه اللائحة فترات انعقاد المجلس، وتحدثت المادة الاولى عن سلطات المجلس بشكل عام، وتضمنت سلطات المجلس للتداول في الشؤون الداخلية، ورفع نصائح إلى الخديوي، وتأثرت لوائح المجلس بالنظم البرلمانية التي كان معمولاً بها في أوروبا في ذلك الوقت، خاصة الهيئة التشريعية الفرنسية[30].

وتكون المجلس من رئيس للمجلس الذي عين بأمر من الخديوي، وعضوية (57) عضوا منتخبًا من قبل الأعيان في القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، وعمد البلاد ومشايخها في باقي المديريات الذين أصبحوا بدورهم منتخبين لأول مرة في عهد الخديوي إسماعيل وينتخبون لثلاث سنوات، وكان قانون المجلس يشابه الى حد كبير لإجراءات المجالس النيابية في اوربا [31].

وقد افتتح اول دور انعقاد لمجلس شورى النواب في 25 تشرين الثاني عام 1866، وتوزع السادة أعضاء المجلس على خمس لجان ضمت كل لجنة على عدد (15) عضواً، حيث كانت لجنة المدائن (العواصم) برئاسة موسى بك العقاد، و اللجنة الغربية ورئيسها إتربي بك أبو العز، واللجنة الشرقية ورئيسها هلال بك، ولجنة المنيا برئاسة إبراهيم بك الشريعي، ثم لجنة أسيوط برئاسة سليمان أفندي عبد العال، وكانت المهمة الاولى لهذه اللجان هو التحقق من صحة عضوية النواب، وقد قامت اللجان بمهمتها الأولي وخلصت إلى صحة عضوية جميع النواب، أما المهمة الثانية التي ألقيت على عاتق اللجان الخمس فهي تشكيل لجان أخري تسمي "قومسيونات" [32] لبحث المسائل التي يحيلها إليها المجلس كلما رأى لزوما لذلك، وتلك القومسيونات تشكل من خمسة أعضاء بواقع عضو واحد من كل من اللجان الرئيسية، ومع مرور الوقت اتسعت صلاحيات المجلس، وبدأت تظهر نواة الاتجاهات المعارضة، وقد ساعد على هذا التطور انتشار أفكار التنوير على يد مجموعة من كبار المفكرين والكتاب، إضافة إلى ظهور الصحف في ذلك الوقت مما عزز المطالبة الشعبية بإنشاء مجلس نيابي له صلاحيات تشريعية ورقابية أوسع[33] .

وكان من مساوئ لائحة المجلس هو إعطاء الحق للخديوي في حل المجلس وقتما يريد، وان تكون جلساته سرية، وكان يتم انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها حيث فرز الاصوات ويكون تحت إشراف لجنة مكونة من مدير المديرية ووكيلها، وناظر الدعاوي (منصب مثل وكيل النيابة في الوقت الحالي)[34].

الاجتماع الأول لهذا المجلس قد انتهى في 24 كانون الثاني عام 1867، ولم يتناول المجلس إلا الإصلاحات المحلية. أما المسائل المالية والديون وغيرها من الموضوعات ذات الصلة والتي كانت تشغل الرأي العام في ذلك الحين فلم يتعرضوا لها ولم يطالبوا بالإطلاع على ميزانية الدولة للتباحث فيها، وقد ناقش المجلس في دورة الانعقاد الأولى عددا من الموضوعات منها مايلي[35]:-

1- وضع نظام للتخفيف نظام السخرة في سبيل التخفيف من وطأتها.
2- تقسيط وتحديد الأموال الأميرية بما يخفف من وطأتها على الفلاحين وربط السداد بمواعيد جني المحصولات.
3- تعميم المدارس الابتدائية في عموم القطر المصري وذلك لظرورتها.
4- وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديريات لمنع العبث في قيد المتحصلات.
5- إلغاء النص الذي يبيح بالضرب ومجازاة العمد من القانون.

نصت لوائح المجلس على مواد اخرى، حيث نصت المادة السادسة على ان كل نائب يكون وكيلا عن عموم القطر المصري لا عن أبناء دائرته فقط، كما تنص اللائحة ان عضو مجلس شوري النواب يتقاضى بدل انتقال لحضور الجلسات مبلغ وقدره (100) جنيه مصري، وللخديوي الحق في استعفاء مجلس النظار أو حل مجلس النواب وفي حالة حدوث خلاف بين مجلس شورى النواب وبين مجلس النظار (مجلس الوزراء)، وفي الحالة الثانية إذا اجتمع المجلس الثاني وتبنى رأي مجلس النواب المنحل فإن القرار الذي يتخذه يكن واجب التنفيذ فورا، كما نصت فقراته على ان ينتخب مجلس شورى النواب من بين أعضائه ثلاثة أشخاص ويتم عرض هذه الأسماء على الخديوية، ويتمالاختار من بينهم

شخصا لرئاسة مجلس شورى النواب، كذلك لا يكون اجتماع مجلس شورى النواب صحيحا إلا بحضور ثلثي أعضائه [36].

وكانت أهم وأرقى الأحكام والجزاءات للائحة المجلس والتي وقع عليها أعضاء مجلس شورى النواب هي[37]:-

1- توجه عقوبة الإخطار(اللوم)- تقبيح- لمخالف نظام المجلس والاخراج من الجلسة والمنع من الحضور لثلاث جلسات المجلس.
2- عدم جواز الجمع لعضو المجلس بين الصفة النيابية وأية وظيفة ملكية أو جهادية اخرى.
3- اذا انتخب ذو وظيفة فعليه يجب التخلي عن وظيفته لنيل شرف الانضمام إلى عضوية مجلس شورى النواب.

بدأت جلسات الدورة الثانية في 16أذار عام 1868وانتهى في 23أيار في نفس العام، وتناولت خطاب الخديوي في هذه الدورة اعمال الدورة السابقة، فشرح اسباب عدم تنفيذ بعض القرارات التي اتخذت فيها، ثم طلب من الاعضاء ان يستمروا في نظر المشكلة الزراعية [38].

وبدأ دور الانعقاد الدورالثالث في 22 كانون الثاني عام 1869، وكان خطاب الخديوي اكثر افاضة هذه المرة ،تحدث عن بعض الاصلاحات الزراعية، والغاء النظر في قرض الضرائب وبعض الوفرَ في المصروفات واصلاح الطرق، كما اشارلتعوض مصر منها (بدخل معقول) الى بعض الفلاحين الذين اضطروا للمتاعب في مشروع قناة السويس، وتوسع الحكومة في الزراعة والتجارة في السودان، وان تقوم الحكومة ببعض الاصلاحات في الخطوط الحديدية، وان التعليم في مصر سار في خطوات معقولة، كما اشار الى ان المباحثات مع اوربا بشأن المحاكم المختلطة تسير سيرا حثيثا، وانتهى في 18 آذار من نفس العام ، وقد أجريت انتخابات المجلس لمدة جديدة في اوائل عام 1870، وبدأ دور انعقاده الاول في اول شباط من نفس العام، واعيد انتخاب عبد الله عزت رئيس دورات 68 و 69 رئيسا لهذه الدورة ايضا، وبدأ الانعقاد الثاني في 10حزيران 1871وانتهى في 6آب من نفس العام، ولم ينعقد المجلس اطلاقا في سنة 1872، وفي كانون الثاني عام 1873 بدأ الانعقاد الثالث وانفض في 24 آذار من نفس السنة، وانقضت سنتا 1874و 1875 دون ان يدعى مجلس شورى النواب للانعقاد او تجري انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية رغم صدور عدة تصرفات مهمة من الخديوي مثل بيع اسهم مصر في شركة قناة السويس مقابل ثمن بخس عام 1875[39].

وتعتبر الدورة الانتخابية الجديدة عام 1876 من اهم دورات مجلس شورى النواب منذ انشأئه عام 1866، حيث عقد مجلس شورى النواب جلسة غير عادية بناء على دعوة الخديوي في طنطا في آب عام 1876، ثم بدأ دور الانعقاد العادي الاول في 23 تشرين الثاني من نفس العام وانتهت في 15 شباط عام 1877، وبدأ دور الانعقاد الثاني في 28 آذار عام 1878 وانتهى في 27 حزيران من نفس العام، وبدأ دور الانعقاد الثالث في 2 كانون الثاني عام 1879 وانتهى في 6 تموز من نفس العام، حيث تصدى المجلس لسياسات الخديوي اسماعيل الذي استسلم لضغوط الدول الاوربية عليه خاصة تعيينه عام 1878 ناظرين اجنبيين احدهما انجليزي والآخر فرنسي(الانكليزي ريفرس ولسن والفرنسي ودي بلينيير)[40]، ومنحهما عام

1879 حق الفيتو، أي حق وقف اي قرار لايوافقان عليه، وقد بدأ مجلس شورى النواب في اوائل عام 1879 في مناقشة السياسة المالية للدولة [41] .

الموقف الاوربي من التطورات البرلمانية في مصر

فسرت القنصلية البريطانية شعورها تجاه الاجانب من طبقات غير المتعلمين في تقرير سجلته عام 1873، قالت فيه ان هذا الشعور يعود الى سببين رئيسيين هما الدين والاقتصاد، والاول يتركز في اتهام الشعب القبطي للطبقات الغنية المسلمة بتهاونها حيال النفوذ الاجنبي الاوربي، والثاني ينبع من آثار مستوى الحياة المرتفع على الطبقات الفقيرة وفقدانها الكثير من مطالبها الحياتية نتيجة للضرائب التي يفرضها الخديوي ليسد مطالب الماليين الاوربيين[42] .

نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية في عهد اسماعيل واستمرار الضغط الاوربي لضمان الانتظام في سداد الديون، أوصت لجنة التحقيق العليا، وهي لجنة اوربية شكلت في كانون الثاني عام 1878 لبحث اسباب العجز في الايرادات واقتراح اوجه العلاج، بتغيير نظام الحكم، وبضرورة نزول الخديوي عن سلطته المطلقة، وكان مبعث هذا الاقتراح رغبة انكلترا في زيادة قبضتها وسيطرتها على مصر[43]، وبالفعل تكونت اول نظارة برئاسة نوبار باشا عام 1878 [44]، وكذلك نظارات الخارجية والحقانية والداخلية والجهادية والأوقاف والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمالية، ومن الملاحظفي تكريس النفوذ الاجنبي في مصر هو انشاء نظام الوزارة، وكان ذلك قد عد لمصلحة القوى الاجنبية التي انتقلت لها السلطة من خلال نظارة نوبار والتي ضمت اثنين من الاجانب (الانكليزي ريفرس ولسن والفرنسي ودي بلينيير)[45]، او بالأحرى لمصلحة الانكليز الذين انتقلت اليهم السلطة عن طريق السير ويلسون وزير المالية [46].

استقبلت الدول الاوربية خاصة انكلترا هذا التطور الديمقراطي في مصر بالسخط والاستياء على اثر الثورة العرابية في 9 ايلول عام 1881، وخاصة بعد أجراء الانتخابات لمجلس شورى النواب، وافتتح المجلس الجديد الذي أطلق عليه " مجلس النواب المصرى " فى 26 كانون الاول عام 1881، وقدمت الحكومة مشروع القانون الأساس في 7 شباط عام 1882، وجعل هذا القانون الوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي، والذى كانت له سلطة التشريع وحق سؤال الوزراء واستجوابهم، وأصبحت مدة مجلس النواب خمس سنوات ودور الانعقاد ثلاثة أشهر، ولم يدم هذا المجلس طويلاً حيث عقد اجتماعا عادياً واحداً في (26 كانون الاول عام 1881 – 26 اذار عام 1882)، وقد سعت وزارة البارودي الى اقناع الدول الاوربية بأن صدور الدستور لا يتضمن أي مساس بمصالحها، وانها متمسكة بتنفيذ تعهدات مصر المالية والوفاء بديونها كاملة، ولكن هذه الوعود لم تكن لتحول دون تمسك انكلترا بأطماعها في مصر وتحينها الفرص لاحتلال البلاد، ثم جاء الاحتلال البريطاني الذى ألغى القانون الأساسي، حيث صدر القانون النظامي في أول أيار عام 1883 الذى أعتبر انتكاسة للحياة النيابية، وجعل المجالس النيابية مجرد هيئات استشارية، وذلك بعدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات[47].

تأثير النخبة المثقفة (جمال الدين الافغاني) في الحياة النيابية في مصر

أثمر وجود الأفغاني في مصر، عن نهضة شملت جوانب الحياة المختلفة، وكانت مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف، بالرغم من الصعوبات الفنية التي كانت تواجهها الصحافة مثل الكتابة والطباعة التي كانت باليد والبرقيات النادرة، فأن الصحافة لاقت رواجا ملموسا، وظهرت على يد الافغاني الصحف الغير حكومية، كما

له دور في انشاء عدد منها وتحرير أخرى، واقبال الناس عليها، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب[48]، كما شجع عدد من تلاميذه على احتراف الصحافة والكتابة فيها، بالإشارة الى خطر التدخل الاجنبي في الشؤون المصرية على كافة الاصعدة، والسعي الى وحدة الشعب والمطالبة بدستور يحد من سلطة الحاكم[49].

وعن الأثر السياسي الذي تركه الافغاني يقول اديب اسحق: " كان الافغاني كثير التطلع الى السياسة شديد الميل الى الحرية، قوي الرغبة في انقاذ المصريين من الذل، فلما عَظُم التدخل الاجنبي في مصر واختلت امورها المالية، علم انه لابد من تغيير احوالها، فرام انتهاز تلك الفرصة بجمع الكلمة على مبدأ الحرية"[50].

شدد الأفغاني الإيمان بالحكم النيابي وضرورة تمثيل القوة النيابية للشعب وصدورها من احشاء الجماهير، ويقول في هذا الشأن : " إن القوة النيابية لأي أمة لا يكون لها قيمة حقيقية إلا إذا نبعت من نفس الأمة، وأي مجلس نيابي يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية، فهو مجلس موهوم موقوف على إرادة من أحدثه " [51]، وحدد الأفغاني نوعية النائب الذي يرغب، مؤكدا على " أن لا يكون آله صماء لا يعرف لإيراد الحجة تجاه الحاكم الظالم معنى ولو كانت من الحجج الساطعة " [52]، كما كان الافغاني يرى ان الاصلاح في مصر والشرق يكون بتبني الحكم الدستوري، حيث يقول: " لا تحيا مصر ولا يحيا الشرق بدوله وامارات، الا اذا اتاح الله لكل منهم رجلا قويا عادلا، يحكمه باهله على غير طريق التفرد بالقوة والسلطان، ولا عدل الا مع القوة المقيدة، وحكم مصر باهلها، انما اعني به الاشتراك الاهلي بالحكم الدستوري الصحيح"[53] .

وأول ثمار دعوة الأفغاني وأثره السياسي من خلال المعارضة البرلمانية أثناء انعقاد جلسات المجلس النيابي المصري في كانون الثاني عام 1878، حيث اظهر بعض النواب معارضتهم للمحاولات الرامية إلى تمرير القرارات دون الرجوع إلى المجلس النيابي، ويصف محمد عبده هذا الموقف فيقول: "هاج النواب وسلك بعضهم مسلك الثورة في الجواب على ذلك الأمر، وحاولوا التوقف عن الانصراف حتى يعلموا من احوال الحكومة ما يخبرون به منتخبيهم "[54]، وقد تمثلت المعارضة داخل المجلس بشخص النائب عبد السلام المويلحي الذي كان أحد المتمسكين بحقوق المجلس التشريعية، فقد كان يقود بعض المتعلمين المتحررين من اعضاء المجلس وهو من تلامذة الافغاني [55].

التقى أديب اسحاق[56] بالأفغاني فا نتهل من علمه، وصار من المع تلاميذ مدرسته الفكرية والسياسية، وتوثقت الصلة بينهما، فاقترح عليه الافغاني اصدار جريدة، فاصدر جريدة "مصر" التي أصبحت ميداناً لأعظم كتاب مصر آنذاك[57]، كما أخذ أديب بعد أن أصدر جريدة " مصر " يعلن فيها الخطة التي يتبعها نحو الحكومة المصرية فيقول: " سأكشف حقائق الأمور ملتزما جانب التصريح، متجافياً عن التعريف والتلميح ... وأوضح معايب اللصوص الذين نسميهم اصطلاحاً " أولي الأمر " ومثالب الحكام الذين ندعوهم أمناء الأمة " [58]، وكتب في هذه الجريدة مقالات عدة كان من أهمها تأثيراً مقال بعنوان " الحياة السياسية والحقوق والواجبات " شرح فيه معنى الحقوق والواجبات ومفهوم الوطنية والحرية[59]، لاسيما تناول في هذه الجريدة تهافت الولاة والحكام على الاستبداد متظاهرين بمظاهر الحرية، فأبدى استغرابه تجاه ذلك فتساءل " أليس من الوهم بل من الجهل المخجل ان يقال لنا في الشرق ... ان نسبة الامة الى الحكومة كنسبة الارجل الى الرأس " . وهاجم الاستبداد

عاداً إياه سبب تأخر الشرق، وهو في هذا يقول: " ان تدهور الشرق مرجعه ما استقر فيه من الجهل وما أستتب من الظلم والاستبداد"، وحمّـل حكام الشرق وزر ما تعانيه شعوبهم من تدهور وانحلال [60]، وبالمقابل نبه الى اهمية الحرية عاداً إياها غاية الحياة السياسية مبيناً معناها " انه حق للإنسان ان يكـون حـراً فيمـا يقـول وفيما يفعل مما لا يخالف قانـون العـدل والحق " [61].

إلى جانب هذه الجريدة أصدر أديب أخرى باسم " التجارة " عام 1878، ومن خلال هـاتين الجريـدتين أخذ يشرح للشعب المصري حكم الحـاكم وحكـم المحكـوم ويخـوض فـي وصـف المـذاهب الـسياسية والاجتماعية[62]، وأسهمت هاتان الجريدتان في الحركة الثقافية والسياسية وعبرتا عن خط الأفغاني، وهاجمتـا السياسة البريطانية، ونقلـتا أفكار الثـورة الفرنسية، وما عليه سائر الأمم في سيـرتهم السياسية والاجتماعية، وزاد على ذلك نشر ما كان قد بدا في الحكومة المصرية من سوء الاحوال المالية [63]، ولم تفـارق صـفحات جريدتيه كلمات، مثل الحرية والمساواة والعدالة، وقد ساعدت مقالات مثل " الوطن " و" حرية الفكر " و" الامـة " و" الوطنية " في ايقاظ الاذهان والدعوة الى العمل[64].

لقد عدتا هاتين الجريدتين من أقوى صحف المعارضة، وكانتا في عهد الخديوي توفيق لا تفتأ كل منهما في نشر المقالات الحماسية، منتقدة سياسة الحكومة، ومنددة بتفريطها بحقوق البلاد، مما ضـاقت بهمـا ذرعـاً فعدت ما تنشرهما من مقالات وأخبار مهيجة للخواطر والافكار، فأصدرت وزارة مصطفى ريـاض باشـا[65] قراراً بتعطيلها نهائياً، ولم تكتف هذه الوزارة بتعطيل الجريدتين، بل لجأت الى نفي أديب الى باريس[66].

دور الشام في مصر – (مثقفي المهاجرين)

صور شكيب أرسلان التداخل والتواصل بين مصر والشام فقال: " كانت مصر ميـدانا لجيـاد القـرائح السورية، وان انبغ الذين تخرجوا في بيـروت انما ظهروا واشتهروا في مصر، كما ان معاهدها خرّجت كثيراً من ابناء سوريا، فكان كلا القطرين الشامي والمصري يشد الواحد منهم الآخر في ضرب من ضروب الرقـي العقلي، فكانت القاهرة ودمشق تلتقيان في الاتجاهات الفكرية والرأي "[67]، وكانت بيروت كما يقـول الاديـب والمفكر العراقي احمد عزت الاعظمي: " تشكل دماغ الوطن العربي المفكر "[68]، ووصفها الاديـب اللبنـاني لويس شيخو بأنها " مركز دائرة الآداب، تجتذب اليها الشبيبة من انحاء مصر والعراق، فتغذيهم العلوم وتعيـدهم الى اوطانهم " [69].

أصدر الاخوان سليم تقلا[70] وبشارة تقلا [71]جريدة "الاهرام" فـي 5 آب عـام 1876 وقـد صـدرت أسبوعية، وعاد بشارة فأصدر جريدة يومية باسم " صدى الاهرام " في 9 أيلول من العام ذاته[72].

امتازت مقالات الجريدة بالجرأة، وكثيرا ما كانت تكتب مدافعة عن حق الشرق في الدستور والحريـة، ومن أمثلة هذه المقالات ما كتبه بشارة تقلا عن حق الشعوب الشرقية في الدستور حيث يقول: " على من يتوهم إن شعوبنا لا تأهل للدستور أن يعدل ويتروى ليدرك خطأه، وان لنا ما ليس لشعوب أوربا من السهولة، فـإنهم هم الذين أيدوا الحرية وأوجدوها بأراقة الدماء، أما نحن فنعوّل على الوصول اليها بحسن المعاملة دون ثـورة ولا شقاق "[73].

لقد أشاد العديد من كتاب مصر بالجهود التي بذلها مفكرو الشام في انماء الفكر المصري الحديث، فقـال عمر الدسوقي عنهم: " لا نستطيع ان ننكر ما أسدوه للصحافة والنشر والثقافة من خـدمات " [74]، كمـا نالـت

الصحافة الشامية تقييم كتاب مصر نتيجة للدور الكبير الذي لعبته هذه الصحف، فقد قيم عبداللطيف حمزة هذه الصحف مؤكدا " إن صحفهم لا تترك مجالا للشك في عظم الدَين الذي في أعناقنا لأولئك السوريين النازحين عن وطنهم"، وقال كاتب آخر يصف أثرهم: " لقد حمل هؤلاء المثقفين في مفكراتهم الصغيرة وفي قلوبهم الفكرة الكبرى، فكرة إحياء النهضة العربية، فقد قمعت هذه الحركة في سوريا لكنها ظهرت في القاهرة على صفحات الكتب والصح"[75].

وهكذا وجدت كتابات وإصدارات مها جري الشام صدى واسعاً وتقبلاً كبيرا لدى الجمهور المصري، وهذا لمسناه من التقييم الذي كتبه بعض كتاب مصر ومفكريها عن اثر مها جري الشام .

دور الاحزاب في الحياة النيابية

لغاية عهد اسماعيل لم تكن هناك احزاب بالمعنى المفهوم ،وكان الذين يعملون في الفلك السياسي حول القصر مجرد مجموعات تتصل بشخص او بآخر في القصر، وتخدم اغراضها الخاصة فقط، وظاهرة السخط الذي ظهرت في المجتمع المصري، كانت ولاشك التي تجمعت حولها الجمعيات السرية والتي كانت جميعها ملهمة من الازهر، واما الجمعية السرية لضباط الجيش، وهي التي كانت نواة التكوين في المستقبل للحزب الوطني في مصر[76]، والتي كانت تعكس السخط من التهاون الديني، والهبوط الاقتصادي، والفوارق الاجتماعية في مصر [77].

المثقفون بالدستور الاوربي والصحافة، لاتألوا جهدا في مطالبة الضباط بأنشاء الحزب الوطني، وفي آواخر عهد اسماعيل وبداية عهد توفيق فقد شجعت حرية النشر في الصحافة على المطالبة بالحريات، وضمنا تكوين الاحزاب، وعلى رأسها الحزب الوطني، ففي عام 1879 كون الضباط جمعية لمقاومة النفوذ الاجنبي وسموها الحزب الوطني، والذي كان يطالب بتعديل دستور مجلس شورى النواب، وانه يجب ان يكون على نمط الحياة البرلمانية الاوربية مع النص على مسؤولية الوزراء[78].

بدأت في الاسكندرية عام 1879 جمعية الفتاة والتي اتجهت لان تكون حزبا سياسيا ،فقد تشكلت من المثقفين والتعلمين الذين لعبوا دورا هاما في وصف حال الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية بالغة السوء، بعد ان اخذت اراضيهم واصبحوا يلاقون صعوبات في دوائر القضاء الاداري والحكومي في مصر، كما قدم مشروعا للتنظيم بفصل السلطات الحكومية وتحديد المسؤولية الوزارية، وتأكيد المساواة امام القانون وحصانة الحرية الشخصية والامن وحرية الدين والصحافة، واعادة تنظيم الجيش بفرض قانون الخدمة العسكرية، ووضع الضرائب حسب قانون ثابت، واقامة حياة نيابية مستقلة بسلطات ثابتة وانتخاب حر[79].

وفي التسعينيات كون تنظيم ضد الاجانب تحت اسم (مصر للمصريين) كان هدفه الاول ازاحة الاجانب الذين حلوا محلهم في الوظائف الحكومية، ولكن هذه المقاومة فجرت بذكاء بواسطة شاب صغير اسمه مصطفى كامل في نهاية القرن التاسع عشر، عندما جمع حوله فريق منظم كون منه حزب سياسي ضد انكليز، وكانت حياة مصطفى كامل جزء مرتبط بتكوين الحزب الوطني الذي انشأه رسميا عام 1907 والذي ظل يدعى (حزب كامل)، كما كان الحزب يحمل طابعه الشخصي حتى بعد موته،وكانت اهدافه ومبادئه هي الدفاع عن حقوق المصريين في التعليم والاصلاح التربوي، كما دعى الى تعليم المرأة لتكون زوجة صالحة وامرأة مخلصة [80]، كما طالب بتوجيه الاطفال المصريين ليتجهوا الى دراسة المهن الحرة والموضوعات الصناعية، لاسيما التأكيد

عن الشخصية المصرية الحقيقية التي ستشق طريقها الى الاستقلال، وتكوين برلمان مسؤول تنفيذي نشيط يتلقى نصائح من الانكليز وليس اوامر، كما جاهد الحزب من اجل البرلمان، لاسيما الحياة بلا برلمان خير منها ببرلمان انكليزي[81].

واستمرار الحزب بسياسته حتى انتخب محمد فريد المحامي رئيسا للحزب، وباسلوب مصطفى كامل نشر عدة برامج وبيانات على الرأي العام الانكليزي، يعلن فيها رأي الحزب الوطني بضرورة الجلاء التام عن مصر، وضمان دستور لايقل تحررا عن دستور 1881، وطمأن الانكليز الى ان مصر تحترم كل الاتفاقيات الدولية، والمحاكم المختلطة، والامتيازات الاجنبية، والدين العام، وخراج الباب العالي، ثم طرح على البرلمان الانكليزي ان يعاونه في وضع حد العسف الانكليزي في مقابل ان تضمن مصر من جانبها الامتيازات للاوربيين المقيمين فيها، وحقوقهم المشروعة، كما قدم الحزب عام 1908 التماسا الى الخديوي موقعا من عدد كبير من الشخصيات ، بعودة البرلمان الذي الغاه الاحتلال، وكان الحزب قد نجح فعلا في ان يستميل الى جانبه عددا كبيرا من اعضاء اللجنة التشريعية التي كانت تمثل الحياة شبه النيابية الوحيدة في مصر، وعكست كل هذه النشاطات والنجاحات السياسية طموح برنامج مصطفى كامل حيث التبلور في الدعوة لتنظيم الدستور [82].

التطورات النيابية في مصر 1878– 1923

بدأ التغير في عدد من الدواوين واسمائها، ورافق ذلك تحول مديري الدواوين الى نظارات، فبعض الدواوين قد اختفت نتيجة الظروف السياسية التي لحقت بمصر عام 1840، مثل ديوان البحر وديوان الفاوريقات، كما تغيرت اسماء بعض الدواوين، فـ (ديوان الخديوي) أصبح نظارة الداخلية، و(ديوان المدارس) أصبح نظارة المعارف، و(ديوان الأمور الأفرنكية) تحول الى نظارة الخارجية، كما نشأت نظارات جديدة كالحقانية والأشغال، وارتبط بذلك تغير في الوظائف والاختصاصات المنوطة بها الى هذه النظارات [83].

كما قام الوضع الجديد على اساس الفصل بين رئاسة النظارة ورئاسة الدولة التي تمثلت في الخديوي، ووجود هيئة نظارة مستقلة هي مجلس النظارة، ولايجوز للخديوي رئاسة جلساته، واقرار مبدأ المسؤولية الجماعية لمجلس النظارة، الذي تتخذ قراراته بالأغلبية ويكون مسؤولا أمام الخديوي، وقد بلغ عدد النظارات والوزارات التي تتابعت منذ اب عام 1878 حتى صدور دستور عام 1923 واحدة وثلاثين نظارة ووزارة[84]، اي بمعدل نظارة او وزارة واحدة كل سنة وخمسة أشهر ، منها ثلاث نظارات في عهد الخديوي اسماعيل، وهي نظارة نوبار باشا الاولى (28آب عام 1878 – 23شباط عام 1879)، ونظارة الأمير محمد توفيق باشا الأولى (7 نيسان–5 تموز عام 1879)، ومنها ست نظارات في عهد الخديوي توفيق قبل الاحتلال وهي نظارة محمد شريف باشا الثانية (5 تموز– 18 آب عام 1879)، ونظارة الخديوي توفيق الثانية (18 أب– 21 أيلول عام 1879)، ونظارة مصطفى رياض باشا الأولى (21 أيلول عام 1879 – 10 أيلول عام 1881)، ونظارة محمد شريف الثالثة (14 أيلول عام 1881 – 4 شباط عام 1882)[85]، ونظارة محمود سامي البارودي باشا (4 شباط – 26 أيار عام 1882)، ونظارة اسماعيل راغب باشا (17 حزيران عام – 21 آب عام 1882)، وفي عهدي الاحتلال والحماية (1882– 1922) تتابعت (19) نظارة ووزارة هي نظارة محمد شريف باشا الرابعة (21 آب عام 1882 – 10 كانون الثاني عام 1884)، ونظارة نوبار باشا الثانية (10 كانون الثاني عام 1884 – 9حزيران عام 1888)، ونظارة مصطفى رياض باشا الثانية (9 حزيران عام 1888 – 12 أيار عام

1891)، ونظارة مصطفى فهمي باشا الاولى (14 أيار 1891 – 17 كانون الثاني عام 1892) ونظارة مصطفى فهمي باشا الثانية (18 كانون الثاني عام 1892 – 14 كانون الثاني عام 1893) ونظارة حسين فخري باشا الأولى (15 كانون الثاني – 18 كانون الثاني عام 1893)، ونظارة مصطفى رياض باشا الثالثة (19 كانون الثاني عام 1893 – 15 نيسان عام 1894)، ونظارة نوبار باشا الثالثة (15 نيسان عام 1894 – 12 تشرين الثاني عام 1895)، ونظارة مصطفى فهمي باشا الثالثة (12 تشرين الثاني عام 1895 – 11 تشرين الثاني عام 1908)[86]، وبعد ذلك بقليل في شباط صدقت الجمعية العمومية على قائمة بالرغبات اولها قرار مجلس الشورى السابق في كانون الاول، وطلبات اخرى دستورية وتشريعية، من بينها انه يجب دعوة الجمعية العمومية سنويا وليس بين الحين والاخر دون موعد ثابت، وحق الاعضاء في استعجال اجابات الوزارة على الاسئلة الهامة [87]، ومن ذلك الحين حتى عام 1913 كان المجلس النيابي – شبه الدستوري – يكافح للحصول على حقوقه النيابية والدستورية الكاملة، والمجلسان معا – مجلس الشورى والجمعية العمومية – ولو انهما كانا يمثلان طبقة صغيرة من جماهير الشعب المصري، وهم بهذا كانوا يمثلون امتيازا طبقيا لاشك، الا انهم على كل حال اعطوا بعض الادلة على الثقة بالنفس والذكاء والاصرار بكل قوة على تخطي حدود الاستشارة بل انهم اثاروا الانتباه الى اقتراحاتهم ومشوراتهم التي صدرت عن كل من مجلس الشورى والجمعية العمومية لبناء مجلس جديد يتمتع بحقوق اكثر وسلطات اوسع، وهو المجلس التشريعي[88]، وكما تشكلت نظارة بطرس غالي باشا (13 تشرين الثاني عام 1908 – 21 شباط عام 1910)، ونظارة محمد سعيد باشا الاولى (23 شباط عام 1910 – 5 نيسان 1914)، ونظارة حسين رشدي باشا الأولى (5 نيسان – 19 كانون الاول عام 1914)، لاسيما تغيير التسمية من النظارة الى الوزارة بعد اعلان الحماية البريطانية على مصر عام 1914، ولم يكن تغيير الاسم مجرد مسألة شكلية، بل حملة معنى قطع العلاقة مع الدولة العثمانية، فقد كان عدم اللجوء الى تسمية الوزارة راجعا الى شيوع تسمية الوزارة العثمانية، ولم يكن من المقبول ان يستخدم التابع والمتبوع نفس الاسم، مع ان التغيير لم يتضمن تغيرا في الاختصاص او طبيعة العمل، وتشكلت وزارة حسين رشدي باشا الثانية (19 كانون الاول عام 1914 – 9 تشرين الاول عام 1917)، والثالثة (10 تشرين الاول عام 1917 – 9 نيسان عام 1919)، والرابعة (9 نيسان – 22 نيسان عام 1919)، ووزارة محمد سعيد باشا الثانية (20 أيار – 20 تشرين الثاني عام 1919)، ووزارة يوسف وهبة باشا الأولى (20 تشرين الثاني عام 1919 – 21 أيار عام 1920)، ووزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى (21 أيار عام 1920 – 16 آذار عام 1921)، ووزارة عدلي يكن باشا الاولى (16 آذار – 24 كانون الاول عام 1921)، وبعد الاستقلال الشكلي في 28 شباط عام 1923 حتى صدور دستور عام 1923، تتابعت ثلاث وزارات هي وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى (1 آذار – 29 تشرين الثاني عام 1922)، ووزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية (30 تشرين الثاني عام 1922 – 9 شباط عام 1923)، ووزارة يحيى ابراهيم باشا الأولى (15 آذار عام 1923 – 27 كانون الثاني عام 1924) [89] .

دستور عام 1923

وهو الدستور الأول في مصر الذي وضعته لجنة مشكلة من ثلاثين عضوا برئاسة حسين باشا رشدي في 19 نيسان عام 1923، والذي استوحت أغلب نصوصه من القانون البلجيكي، حيث كفل العديد من الحقوق والحريات للشعب المصري واجريت بموجبه انتخابات برلمانية حقيقية عام 1924[90].

الدستور الذي اخرج لمصر في هذه المرحلة صورة لظروف المواطنين فيها، اما من تجديد في شكله العام، فلم يكن تقليديا بقدر ما كان مجرد موائمة لاختلاف المقاييس في مصر عنها في البلاد التي نقل منها هذا الدستور، ومن هذه الزاوية بالذات فقد فتح هذا الدستور الباب للتغير في المستقبل، وكان كل ما اعطاه في هذه المرحلة هو اتاحة الفرصة للناس للاشتراك في الادارة وفي وضع القوانين ومتابعتها [91].

كما كان دستور 1923 تحقيقا نموذجيا للخريطة الاجتماعية التي وضع في ظلها، وضعه اصحاب السلطة من الاثرياء وتحت سيطرة الحكومة وفي ظل نفوذها، ولذلك خرج يؤكد التفكير المثالي التقليدي الذي تسيطر فيه الملكية على الحياة النيابية، وعمل دستور عام 1923 بنظام المجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب ،وأخذ الدستور بمبدأ المساواة في الاختصاص بين المجلسين كأصل عام، مع بعض الاستثناءات [92]، وقد نص الدستور على أن جميع أعضاء مجلس النواب منتخبون، ومدة عضوية المجلس خمس سنوات. أما مجلس الشيوخ فكان ثلاثة أخماس أعضائه منتخبين، ويضمن الدستور ان يكون الجميع سواء امام القانون، وحقق قدرا من الحماية الفردية والحصانة في الاقامة والعقار، وحرية في الرأي والاجتماع والنشر في الصحافة [93]، وجعل الاسلام دينا للامة واللغة العربية لغة رسمية، والتعليم اجباري للجنسين[94].

وكان توزيع السلطات متوازيا بين القوى التي تقف في ميدان العمل التشريعي والنيابي، فكل القوى التشريعية كانت موزعة بين الملك ومعه مجلس وزراءه، ومجلس الشيوخ والنواب حيث تناقش الموضوعات التشريعية بالصراحة والبساطة المتوقعة في مثل هذه الاحوال، وتخرج من هذه المتوازيات التشريعية قوة تنفيذية تشريعية قوية، فكل قانون يجب التصويت عليه في كلا من مجلس النواب والشيوخ قبل ان يرفع الى الملك، والملك هو ممثل الهيئة التنفيذية العليا ويستطيع ان يرفض اي مشروع قانون في خلال شهر من تصويت البرلمان عليه، فاذا اعاد المجلسين التصويت عليه بعد مرور هذا الشهر بأصوات ثلثي اعضاء المجلس، فانه يصبح قانونا ساري المفعول، والملك يستطيع ان يحل المجلس او يؤجل دورته شهرا، وفي خلال هذا الشهر تتحول مشروعات القوانين التي كان البرلمان قد صدق عليها الى قوانين[95] .

كان جوهر هذا الدستور يكشف بوضوح عما بذلته اللجنة التي عينها الملك من جهد لتبقى سيطرته ونفوذه مفروضان على الحياة النيابية في مصر، وليظل البرلمان هيئة استشارية، كما كانت دائما في المجالس شبه البرلمانية التي رأتها مصر قبل ذلك، وكان الدليل على ذلك تلك السلطات الواسعة التي اعطيت له في كلا الجانبين التنفيذي والتشريعي، مع الظروف الكاملة لكي يفرض سياسته وسلطانه على الدولة[96]، و كان اخطاء الدستور الرئيسية في اتساع وقوة السلطة التنفيذية، والتي لابد ان يقابلها في الجانب الآخر ضياع حقوق الافراد[97] .

الخاتمة

مصر ككل الدول العربية والتي مرت بفترات من الاحتلال والسيطرة والتي انعكس عليها من ظلم وقهر نتيجة السياسات المتعمدة للسيطرة على مقدرات البلد، وتبين المعلومات الواردة في حقول البحث وهوامشه أن الأفكار السياسية الغربية التي دخلت المجتمع المصري أدت الى ظواهر إيجابية وان كانت ظواهر سلبية كذلك، لاسيما أثرت في استقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، ومن هذه الأفكار فكرة الدواوين والتي اسفرت عن الانتخاب وكيفية الاختيار للمناصب والمهام المنوطة بها، لعبت الحملة الفرنسية عام 1798على مصر دوراً مهما في نقل مظاهر التمدن الغربي الى مصر حيث ظهرت بعض افكار الاصلاح المتأثرة بالمدنية الغربية، ورغم عدم شمولية تلك الافكار إلا انها ساهمت بصورة وبأخرى في بلورة مفاهيم اصلاحية جديدة طالت مؤسسات الدولة.

كان لأول مرة في تاريخ مصر تجري انتخابات حرة ومن الشعب المصري الذي تمثل من كبار العلماء والأعيان، والتي تعد واحدة من أرقى صور الديمقراطية، كما اتضح من محمد علي وثورته الادارية لإقامة مؤسسات حكم حديثة بما فيها إقامة مجلس شبه نيابي تمثيلي عام 1824، وتكوين "المجلس العالي"، الذي يعد البداية الحقيقية لأول مجلس نيابي، وفي كانون الثاني من عام 1825 صدرت اللائحة الأساسية للمجلس العالي وحددت اختصاصاته بأنها "مناقشة ما يراه أو يقترحه محمد على فيما يتعلق "بسياسته الداخلية..".

وكانت الخطوة الاساسية والحقيقية في عصر إسماعيل لتطور الحياة النيابية في مصر بإنشاء "مجلس شورى النواب" عام 1866، وكان المجلس يعد أول برلمان يمتلك اختصاصات نيابية ، وليس مجلس استشاري تغلب عليه الصفة الإدارية، لاسيما صدور مرسوم الخديوي بإنشاء المجلس في تشرين الثاني عام 1866، متضمنا لائحتين: الأساسية والنظامية للمجلس، والتحول في التسمية من ديوان الى نظارة ثم الى وزارة ،مما كان ممهدا لإصدار الدستور فيما بعد وهو دستور عام 1923.

النظرة العامة لتطور الحياة النيابية في مصر، تؤكد ان المصريين قد بذلوا جهدا في سبيل استقلاله وتقدمه، وكان من البطولة ان يمر بكل التطورات العامة، وان يقدم كل هذه الانجازات، وان يحافظ على وحدته وقوميته وطموحه.

الهوامش

1- نابليون بونابرت (1769– 1821): إمبراطور فرنسا ولد في 15 آب عام 1769 في أجاكسيو بجزيرة كورسيكا، دخل الكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم في سلاح المدفعية عام 1785، اشتهر في تحرير مدينة طولون التي كانت محتلة من قبل بريطانيا، قاد حملة على ايطاليا عام 1796 وانتصر فيها على النمساويين، ثم قاد حملة على مصر عام 1798، عاد بعدها إلى فرنسا إذ قام بأنقلاب على حكومة الإدارة وأصبح قنصلاً أول عام 1804 ومن ثم امبراطوراً بعد أن سحق العديد من الجيوش الاوربية المتحالفة ضدهُ، وأخيرا اجتاح روسيا 1814 وهزم على اثرها بعد ملاحقته من قبل الجيوش الأوربية في معركة واترلو الحاسمة عام 1815، ونفي إلى جزيرة كورسيكا وبعد عودته

إلى فرنسا نفي مرة اخرى إلى جزيرة سانت هيلانة في أفريقيا وبقي فيها حتى وفاته؛ ينظر:، ميلاد المقرحي، موجز تاريخ اسيا الحديث والمعاصر ، جامعة قاريونس،ليبيا – بنغازي،2001، ص319.

2- وائل ابراهيم الدسوقي، التاريخ الثقافي لمصر الحديثة المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسع عشر، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص28.

3- عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني (الى قبيل الوقت الحاضر)، مكتبة مدبولي،القاهرة،1996،ص99.

4- قائد الحامية الفرنسية في القاهرة، الذي قتل في ثورة القاهرة الاولى21 تشرين الأول عام 1798، ان من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة القاهرة الأولى تتمثل بما يأتي: أ- قسوة الضرائب التي فرضها الفرنسيون والقسوة في جبايتها، ب- هدم بعض المساجد والآثار الإسلامية الأخرى وكان غايتها تحصين مدينة القاهرة، جـ- خشية الأهالي من بعض الإصلاحات التي قام بها نابليون والشك في العديد من الوعود التي قطعها لهم، د- هزيمة الفرنسيين في معركة أبي قير البحرية وسماع المصريين بأن الدولة العثمانية كان قد أرسل جيشاً لفتح مصر، لذلك فقد استفحل أمر الثورة واظهر فيها عامة الناس الرغبة في كسر شوكة الفرنسيين، فضلا عن دور الجامع الأزهر وعلماء الدين في ضرورة إعلان الجهاد والتخلص من الاحتلال الأجنبي، وفي هذا الصدد يشير المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي واصفاً الثورة: " كثر اللغط وتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجهاد عازمين وابرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح والآت الحرب". ينظر: جورج يانج، المصدر السابق، ص39؛ محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الازمنه الحديثة ، المصدر السابق، ص35.

5- ج. كرستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ترجمة: فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أنيس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1962، ص197- 198.

6- جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1950، ص33؛ محمد رفعت السيد، تاريخ مصر السياسي، دار ناء، ط3،القاهرة، 1940، ص73-74.

7- باسم خطاب الطعمة، الموقف الرسمي العثماني من الأحتلال الفرنسي لمصر 1798-1801، "مجلة دراسات تأريخية"، العددان 3-4،بغداد، 1999، ص88-99؛ محمد فريد السيد حجاج، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1983، ص ص3-5.

8- قدمت الحملة الفرنسية خدمة كبيرة للمصريين، بأدخالها الطباعة الى مصر لاول مرة، في الوقت الذي كانت فيه الطباعة شيئاً غريباً لم يألفه المصريون من قبل، فقد جلبت الحملة الفرنسية معها الى مصر مطبعتين، ظلت إحداهما بالاسكندرية الى نهاية سنة 1798، وكان يقوم عليها المستشرق الفرنسي جون جوزيف مارسيل Joun Joseph Marcel بمساعدة 31 موظف، وكانت حروفها فرنسية ويونانية وعربية، أما المطبعة الثانية فكانت تعود الى مواطن فرنسي يدعى مارك اوريل

Mark Ourel، وقد وصلت القاهرة بعد احتلال الفرنسيين لها مباشرة ؛ ينظر : ج . كرستوفر هيرولد ، بونابرت في مصر، ترجمة: فؤاد اندرواس، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1962،ص228.

9- محمد علي باشا المسعود بن إبراهيم آغا القوللي (بالتركية العثمانية: قوللى محمد على پاشا؛ وبالتركية الحديثة: Kavalalı Mehmet Ali Paşa؛ وبالألبانية: Mehmet Ali Pasha)، المُلقب بالعزيز أو عزيز مصر، هو مؤسس الأسرة العلوية وحاكم مصر ما بين عامي 1805 إلى 1848، ويشيع وصفه بأنه "مؤسس مصر الحديثة" وهي مقولة كان هو نفسه أول من روج لها وأستمرت بعده بشكل منظم وملفت ، استطاع أن يعتلي عرش مصر عام 1805 بعد أن بايعه أعيان البلاد ليكون واليًا عليها؛ ينظر: خالد فهمي ، كل رجال الباشا محمد علي(مؤسس مصر الحديثة محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة)، دار الشروق، ط1,2001، ص32.

10-محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي الى العصر الحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص29-30؛ يوسف اسعد داغر، مصادر الدراسة الادبية، مطابع لبنان، ج2، بيروت، 1956، ص250-251.

11-للديمقراطية شقان : الشق الاول ، الديمقراطية السياسية وجوهرها احترام السلطة في ممارستها اليومية لقيم الحرية (الحريات المدنية والسياسية ومشاركة اغلبية المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها)، والعدالة القانونية والقضائية (المساواة امام القانون واستقلال القضاء)، والشق الثاني هو الديمقراطية الاجتماعية وجوهرها تحقيق العدالة الاجتماعية (العدالة في توزيع الدخل القومي والخدمات وفرص العمل، وتضييق الهوة بين الطبقات، وضمان حد أدنى من مستوى معيشي لائق لأفراد الشعب؛ ينظر: احمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805-1987، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997،ص8-9.

12-مذبحة المماليك الشهيرة سنة 1226هـ / 1811م حيث كان محمد على باشا قد أقام حفلة لخروج ابنه طوسون باشا المتجه إلى الحجاز فدعا إلى هذه الحفلة المماليك حيث تقدم الإنكشارية والمماليك ومشى الجميع تجاه باب العزب فنزل الجند الإنكشارية المنحدر أولا ثم تبعهم المماليك حتى إذا خرج أخر جندي إنكشاري من الباب أقفل باب العزب، ثم أصدر صالح أغا قوج أوامره إلى الجند فانسلوا وراء المماليك وتسلقوا الصخور المحيطة بالدرب السلطانى المنحدر وأطلقوا الرصاص من كل جهة على المماليك ولم ينج من هذه المذبحة إلا أمين بك الألفى الذى استطاع أن يتسلق أسوار القلعة ويقفز بحصانه حيث فر إلى الشام وبذلك استطاع محمد على باشا أن يقضى على فلول المماليك والانكشارية ؛ ينظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1989،ص108.

13-جلال يحيى، العالم العربي الحديث، ط1، القاهرة، 1966، ص116.

14-احمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805-1987، المصدر السابق، ص13.

15- علي الدين هلال،التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث، أصول الفكـرة الاشـتراكية (1882-1922)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1975، ص20 .

16- محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمـد علـي باشـا، دار الكتب المصرية، ج5، 1929،ص3.

17- محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، المـصدر السابق، ص10.

18- احمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطيـة 1805-1987، المـصدر السابق، ص15.

19- احمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية وقضية الديمقراطية 1805-1987، الهيئة المصرية العامـة للكتاب ، المصدر نفسه،ص15.

20- وهو قانون بموجبه انشأت الدواوين الحكومية وحددت اختصاصاتها ومهامهـا، ووضـعت القواعـد والنظم لكافة الاجهزة الادارية والمالية والعسكرية وغيرها من الادارات؛ ينظر: زين العابدين شـمس الدين نجم، الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثـائق، القـاهرة، د.ت، ص9.

21- وائل ابراهيم الدسوقي ، التاريخ الثقافي لمصر الحديثة المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسـع عشر، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص110.

22- امين مصطفى عفيفي عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مكتبة الانجلـو المصرية، القاهرة ، 1951،، ص92 .

23- أمين سامي ، التعليم في مصر سنة 1915، مطبعة المعارف، طـ1، القاهرة، 1917، ص9.

24- ولد في مصر سنة 1813، بعد وفاة ابيه طوسون ،احبه جده محمد علي باشا بعنايتـه وبـذل جهـد الجبابرة في تربيته بمدرسة الخانكة وإعداده لمنصب ولاية مصر في المستقبل باعتباره أكبـر أفـراد الاسرة سنا وأحقهم بولاية الحكم بعد ابراهيم باشا؛ ينظر: جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، تعريب: علي احمد شكري، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990،ص179.

25- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، المصدر نفسه ، ص180.

26- Quoted by Douin, Histoire de rigne du Kedive Ismail, Vol,p.294.

27- احمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطيـة 1805-1987،المـصدر السابق، ص33.

28- هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي باشا، ولد في مصر سنة 1830، نال تعليمـه الأولـى فـي المدرسة التي أنشأها جده محمد علي باشا بالقصر العيني، وعندما بلغ السادسة عشر من عمره أوفـده إلى باريس مع طائفة من الشبان، فالتحق بمدرسة الأركان الحربية، نودي به واليا على مصر في 18 كانون الثاني سنة 1863 بعد وفاة عمه سعيد باشا، وفي سنة 1867 حصل على لقب الخديوي، وظل

في الحكم حتى سنة 1879 عندما تم عزله، توفي سنة 1895 ينظر : محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، دار المعارف، القاهرة، 1929، ص50.

29- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977،ص26.

30- احمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805-1987، المصدر السابق، ص14.

31- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، المصدر السابق، ص240؛ احمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805-1987، المصدر السابق، ص14.

32- واشترطت اللائحة الاساسية فيمن يرشح نفسه ليكون عضوا في مجلس شورى النواب ان يكون بالغا من العمر 25سنة على الاقل ، وان يكون موصوفا بالرشد والكمال (البند2)، والا يكون قد حكم عليه بالافلاس او السجن (البند3)، والا يكون من موظفي الحكومة او العسكريين (البند5)، وقد اعطت اللائحة النظامية للخديوي حق اختيار رئيس مجلس شورى النواب ووكيله (البند3)؛ ينظر: احمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805-1987، المصدر السابق، ص15-16.

33- تقليد نيابي آخر أرساه مجلس شوري النواب، وتمثل في تشكيل لجان المجلس أو ما عرف آنذاك بالأقلام حيث ينتخب المجلس من بين اعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ومن اعمالها فحص صحة نيابة الاعضاء وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض اسماؤهم على الخديوى ليعطى كل واحد منهم " البيرولدى " اى الامر باعتماد عضويته، وللأقلام (اللجان) مهمة ثانية وهى انتخاب لجان أخرى من بين اعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوما لذلك، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الأقلام الخمسة عضوا واحدا من اعضائه، فتؤلف اللجنة من خمسة اعضاء ؛ ينظر: أحمد أبو الحسن زرد ، مراحل تطور الحياة النيابية في مصر ، (بحث) مجلس شورى النواب 1866 ... حقائق اساسية وتقاليد راسخة ، الثلاثاء، 04 أكتوبر 2016 .

34- عبد الرحمن الرافعي "عصر إسماعيل ج2 ص:101.

35- لقد كان للبعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوربا فضل كبير في تنوير الأذهان من خلال تدريسهم ونشاطهم في التأليف والترجمة وإسهامهم في الصحافة، واحتلالهم للوظائف المدنية في الدولة، وقد أدى ذلك إلى تهيئة الوعي الاجتماعي لاستيعاب الأفكار الجديدة، كما أدت إلى اتجاه العامة إلى المعارف واكتساب الناس معلومات جديدة، مما أسهم في خلق قواعد نهضة فكرية وأدبية قطعت شوطاً كبيراً في التقدم فاقت نهضة سائر الأقطار العربية؛ ينظر: ليفين ، ز . ل .، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص11 ؛ توفيق برو، القومية العربية في القرن التاسع عشر، مصر، د . ت، ص123.

36- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، المصدر السابق، ص93.
37- عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج2،ص104.
38- محمود حسن الفريق، القانون الدستوري المصري وتطور نظام الدولة المصرية ابتداء من الفتح العثماني الى الوقت الحاضر، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، 1924، ص56-78.
39- محسن خليل ، النظام الدستوري في مصر والجمهورية العربية المتحدة ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1959، ص55-56.
40- كانت هذه الصفقة تمثل تغلغلاً بريطانيا واسعاً في مصر وأكبر غلطة سياسية ومالية أرتكبها الخديوي في حياته، أذ باع الأسهم بثمن بخس، بل والأدهى من ذلك تعهد بدفع 5% فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أول تموز عام 1894، وبعبارة أخرى كانت الحكومة البريطانية دائنة تسترد مبلغها بالتقسيط، وأصبح لبريطانيا مصلحة مالية وسياسية مزدوجة في القناة تمهيداً لتدخلها الفعلي في مصر. ينظر : امين سامي، تقويم النيل وعصر إسماعيل، المصدر السابق، ص90؛عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، مطبعة النهضة، ج2،القاهرة، 1932، ص99-145.
41- Mc Callum , The truth about Egypt,p.2.
42- دعى إسماعيل الى تكوين (وزارة مسؤولة) فصدر مرسوم 28آب بتأليف وزارة برياسة نوبار ، وكان قد انحاز لإنكلترا وعضوية ريفرس ولسن في المالية ودي بلينيير المراقب المالي الفرنسي في الاشغال، والغيت المراقبة الثنائية التي قام عليها (الكوندومنيوم) وضمنت انجلترا لنفسها النفوذ الاول في الوزارة الجديدة، بتعين ولسن في المالية، وبذلك انتقل الحكم المطلق من إسماعيل الى الاجانب أو الى السير ولسن وزير المالية الانجليزي، فعم البؤس في البلاد وكان الفلاحون يبيعون مواشيهم والنساء حليهم ، وكان المرابون يملأون المحاكم بطلبات الحجز. ينظر: محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي الى العصر الحديث، المصدر السابق، ص115.
43- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج2، المصدر السابق، ص189-237.
44- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، المصدر السابق، ص47.
45- وهو رجل اسماعيل الامين ومستشاره الرئيس، وهو ابن اخ بوغوص يوسف الذي كان ناظرا للخارجية والتجارة في عهد محمد علي لسنين طويلة، وكان نوبار قد خدم طويلا في الحكومة المصرية، فقد عمل مترجما في عهد محمد علي ثم كبير للمترجمين على عهد عباس ، وتولى ادارة النقل بعض الوقت في عهد سعيد، واصبح فيما بعد سكرتيرا لسعيد الذي استخدمه في عدة مهام سرية، وفي عهد اسماعيل نال الباشوية وولي في اوقات مختلفة نظارة الاشغال العمومية، ونظارة الخارجية وقت آخر، كما تعرض لنفي في احدى المرات إل انه في معظم عهد اسماعيل كان يتمتع بنفوذ عظيم. ينظر: جون مارلو، تاريخ النَهب الاستعماري لمصر، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ,ص173.
46- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي الى العصر الحديث، المصدر السابق، ص115.
47- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، المصدر نفسة،ص47-48.

48- على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر (1805 – 2005) (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006)، ص 43 .
49- عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، المصدر السابق، ج 2، ص135.
50- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار للنشر، بيروت، 1968، ص138.
51- محمد رشيد رضا،تاريخ الاستاذ الامام، ج 1، ج 2، مطبعة المنار، القاهرة، 1931 ،، ص40.
52- جمال الدين الافغاني،الاعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ج 2، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973 . ،ص477.
53- محمد باشا المخزومي ،خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني، تقديم: منى احمد ابو زيد، مكتبة الاسكندرية، 2012، ص49.
54- خاطرات جمال الدين الأفغاني، المصدر السابق، ص90 .
55- ابراهيم ودرية شفيق عبدة، مذكرات محمد عبده، جمعها وقدمها طاهر الطناجي، دار الهلال ، القاهرة، 1961، ص48.
56- جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من (1866 – 1952)، ترجمة : سامي الشي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1965، ص32.
57- يعد أديب اسحق واحدا من أبرز مثقفي الشام الذين كان لهم دورا هاما ومؤثرا في يقظة مصر الفكرية، فهذا الكاتب الاجتماعي والخطيب الذي إرتشق " نار الأدب الاجتماعي الفرنسي وحرارته " أصبح ممثلا بارزا للفكر التنويري خلال السبعينات والثمانينات؛ ينظر: ز . ل . ليفين، المصدر السابق، ص71.
58- اديب مروة، المصدر السابق، ص165 .
59- عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة العربية في مصر، ص74.
60- إبراهيم شحاتة حسن، مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة احمد العوام (دراسة مقارنة في الاصول التاريخية للثورتين العرابية والمهدية واتجاهات الفكر الثوري في عهدهما)، الاسكندرية، 1970، ص86 – 87.
61- فاروق أبو زيد، عصر التنوير العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، ص84 – 85.
62- أديب اسحق،الكتابات السياسية والاجتماعية، جمعها وقدم لها ناجي علوش، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص38.
63- عبد اللطيف حمزة،أدب المقالة الصحفية في مصر، ج1–ج3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957، ص71.
64- أديب اسحق، المصدر السابق، ص12 .
65- ز . ل . ليفين،الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص71 .

66-شكلت هذه الوزارة في ايلول سنة 1879، واستقالت على اثر مظاهرة عابدين في 9 ايلول سنة 1881 . ينظر : عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ج2، ص214 .

67-عبد الرحمن الرافعي، عرابي- الزعيم الثائر،دار الهلال، القاهرة، 1954،ص22 .

68-انور الجندي، الادب العربي الحديث في معركة المقاومة والحرية والتجمع، ص33.

69-احمد عزت الاعظمي، القضية العربية، ج3، بغداد، 1932، ص46 .

70-لويس شيخو، الاداب العربية في القرن التاسع عشر، ج2، بيروت، ص64 .

71-ولد في لبنان سنة 1849، وهو احد رواد الصحافة العربية، جاء مصر على عهد الخديوي اسماعيل، فمدحه بقصيدة قربته من صاحبها، فمنحه امتياز انشاء جريدة " الاهرام "، رحل الى سوريا اثناء الثورة العرابية، سافر الى باريس سنة 1891 ثم عاد الى بلاده في السنة التالية حيث توفي فيها . ينظر : يوسف اسعد داغر، المصدر السابق، ص22.

72-ولد في بيروت سنة 1852 واكمل دروسه فيها، هاجر الى مصر سنة 1875، فاسهم مع اخيه سليم في انشاء جريدة " الاهرام " سنة 1876، سافر الى الاستانة ونال من امتيازات سلطانها ثم عاد الى مصر، اصيب اواخر عمره بداء القلب فعاد الى بلاده فمات فيها سنة 1902 . ينظر : لويس شيخو، الاداب العربية في الربع الاول من القرن العشرين، ص20-21 .

73-بعد فترة وجيزة من صدورها تلاقي رواجاً كبيراًوهي من أقدم الصحف المصرية السياسية، واليها يرجع الفضل في تقدم الصحافة المصرية. وقد أشاد الكاتب اللبناني أديب مروة بهذه الجريدة فقال: " وقد لانجافي الحقيقة إذا ما قلنا ان الاهرام كانت مدرسة للصحفيين، وكانت دوماً أسبق الصحف العربية الى الأخذ بنواحي التقدم والرقي، ورفع مهنة الصحافة عند العرب، حتى أصبحت الاهرام تضاهي كبريات الصحف العربية ". وأسهمت هذه الجريدة في نشر الجهود الأدبية، حيث كانت تنشر بعض مقامات الحريري وبعض ما يتصل بالنحو والصرف واللغة، فضلاً عن موضوعات أخرى في التاريخ والطب والرياضيات وغيرها ؛ ينظر: عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، ج1، دار الفكر العربي، القاهره، 1957، ص26؛ عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ص27؛ أديب مروة، المصدر السابق، ص194؛ الياس زاخورا، السوريون في مصر، ج 1، المطبعة العربية، مصر، 1927، ص155.

74-فاروق أبو زيد، الصحافة العربية المهاجرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1985، ص45.

75-هلال ابريل ، سؤال وجواب عن الجمعيات في الاسلام ،1918، ص605.

76-جاكوب لاندو ، ترجمة : سامي الليثي ،من تاريخ مصر (الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866الى 1952)، مكتبة مدبولي ،د.ت، ص81.

77-الرافعي ، عصر اسماعيل .

78-جاكوب لاندو ، المصدر السابق ، ص104.

79-فكري اباظة هلال، مصطفى كامل في سنة 1948، 1910.

80- الرافعي ، مصر والسودان اوائل عهد الاحتلال ، ج2 ، ص119-121.

81- جاكوب لاندو ، المصدر السابق ، ص125-127.

82- عمر الدسوقي، في الادب الحديث، ص116.

83-نقلا عن : محمود كامل، الإسلام والعروبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص137.

84- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، المصدر نفسة، ص47.

85-يونان لبيب رزق ،تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، 1975، ص55-258، علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، المصدر نفسة، ص294-296.

86-تشكلت هذه الوزارة في 14 ايلول سنة 1881 واستقالت في 3 شباط سنة 1882، وتعد الوزارة الثالثة له، حيث سبق وان ألف وزارتين، الاولى في 8 نيسان سنة 1879، واستقالت بخلع الخديوي اسماعيل في 26 حزيران من السنة نفسها، اما الثانية فقد شكلها بطلب من الخديوي توفيق الا انها سرعان ما استقالت بسبب نزعة شريف باشا الدستورية . ينظر : عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ج2،ص206-209 .

87-الاتفاق الانكليزي الفرنسي عام 1904 والذي اطلق للانكليز حرية التصرف في مصر ، كان ضربة مؤلمة للمصريين وكان لها وقع كبير على اعضاء هذا المجلس شبه البرلمان ، اذ ليس هناك تفسير آخر لان يوافق المجلس في نهاية هذا العام (1904) على مشروع الميزانية دون أي اعتراض، وفي العام التالي (1905) كان الاستسلام تاما حتى ان المجلس لم يعترض على احكام محاكمات دنشوى التي كانت عقوباتها قاسة على الفلاحين المصرية ؛ ينظر: عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الهيئة العام لمكتبة الاسكندرية، ، ط5 ، القاهرة،1984 ،ص352.

88-Elgood, " The transit of Egypt", p.193.

89-جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866 الى 1952، ترجمة: سامي الليثي ،مكتبة مدبولي ،د.ت،ص61-62.

90-احمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805-1987،المصدر السابق، ص31-32.

91-زكي فهمي ، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا الكبير ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 1926،ص118.

92-نص دستور 1923 في مقتطف أيار 1923، ص496-517.

93-جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866 الى 1952، ترجمة: سامي الليثي، مكتبة مدبولي ، د.ت،ص69.

94-Duteher ,"The political awaking of the east",pp.44-45.

95-جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866 الى 1952، المصدر السابق،ص70-71.

96-Tweedy,O., "Saad Pasha Zaghloul" 1927,pp.101-105.

97-زكي فهمي ، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر من عهد ساكن الجنـــان محمـــد علي باشا الكبير ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،2012، 1926،ص118-120.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

1. ميلاد المقرحي، موجز تاريخ اسيا الحديث والمعاصر ، جامعة قاريونس،ليبيـــا – بنغـــازي،2001، ص319.
2. وائل ابراهيم الدسوقي، التاريخ الثقافي لمصر الحديثة المؤسسات العلمية والثقافية في القـــرن التاســـع عشر، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص28.
3. عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني (الى قبيل الوقت الحاضـــر)، مكتبـــة مدبولي،القاهرة،1996،ص99.
4. ج. كرستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ترجمة: فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أنيس، دار الكاتـــب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1962، ص197- 198.
5. جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، دار الفكر العربي، القـــاهرة، 1950، ص33؛ محمد رفعت السيد، تاريخ مصر السياسي، دار ناء، ط3،القاهرة، 1940، ص73-74.
6. باسم خطاب الطعمة، الموقف الرسمي العثماني من الأحتلال الفرنسي لمصر 1798-1801، "مجلـــة دراسات تأريخية"، العددان 3-4،بغداد، 1999، ص88-99؛ محمد فريد الـــسيد حجـــاج، مـــذكرات الزعيم أحمد عرابي، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1983، ص ص3-5.
7. ج . كرستوفر هيرولد ، بونابرت في مصر، ترجمة: فؤاد اندرواس، دار الكاتب العربـــي، القـــاهرة، 1962،ص228.
8. خالد فهمي ، كل رجال الباشا محمد علي(مؤسس مصر الحديثة محمد علي وجيـــشه وبنـــاء مـــصر الحديثة)، دار الشروق، ط2001,1، ص32.
9. محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي الى العصر الحديث، مكتبة مـــدبولي، القـــاهرة، 1996، ص29-30؛ يوسف اسعد داغر، مصادر الدراسة الادبيـــة، مطـــابع لبنـــان، ج2، بيـــروت، 1956، ص250-251.
10. احمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مـــصر وقـــضية الديمقراطيـــة 1805-1987، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، 1997،ص8-9.
11. : عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1989،ص108.
12. جلال يحيى، العالم العربي الحديث، ط1، القاهرة، 1966، ص116.

13. علي الدين هلال،التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث، أصول الفكـرة الاشـتراكية (1882-1922)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1975، ص20 .
14. محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمـد علـي باشـا، دار الكتب المصرية، ج5، 1929،ص3.
15. زين العابدين شمس الدين نجم، الدولة والمجتمع في مصر في القـرن التاسـع عـشر، دار الكتـب والوثائق، القاهرة، د.ت، ص9.
16. وائل ابراهيم الدسوقي ، التاريخ الثقافي لمصر الحديثة المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسـع عشر، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص110.
17. امين مصطفى عفيفي عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مكتبة الانجلـو المصرية، القاهرة ، 1951،، ص92 .
18. أمين سامي ، التعليم في مصر سنة 1915، مطبعة المعارف، طـ1، القاهرة، 1917، ص9.
19. جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، تعريب: علي احمد شـكري، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990،ص179.
20. Quoted by Douin, Histoire de rigne du Kedive Ismail, Vol,p.294.
21. محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، دار المعارف، القاهرة، 1929، ص50.
22. علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977،ص26.
23. أحمد أبو الحسن زرد ، مراحل تطور الحياة النيابية في مصر ، (بحث) مجلـس شـورى النـواب 1866 ... حقائق اساسية وتقاليد راسخة ، الثلاثاء، 04 أكتوبر 2016 .
24. عبد الرحمن الرافعي "عصر إسماعيل ج2 ص:101.
25. ليفين ، ز . ل .، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسـوريا ومـصر، ترجمـة بـشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص11 ؛ توفيق برو، القومية العربية في القـرن التاسـع عشر، مصر، د . ت، ص123.
26. عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج2،ص104.
27. محمود حسن الفريق، القانون الدستوري المصري وتطور نظام الدولة المصرية ابتـداء مـن الفـتح العثماني الى الوقت الحاضر، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، 1924، ص56-78.
28. محسن خليل ، النظام الدستوري في مـصر والجمهوريـة العربيـة المتحـدة ، منـشأة المعـارف، الاسكندرية، 1959، ص55-56.
29. عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، مطبعة النهضة، ج2،القاهرة، 1932، ص99-145.
30. Mc Callum , The truth about Egypt,p.2.
31. جون مارلو، تاريخ النَهب الاستعماري لمصر، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة، 1976، ,ص173.

32. على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر (1805 – 2005) (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006)، ص 43 .
33. ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار للنشر، بيروت، 1968، ص138.
34. محمد رشيد رضا،تاريخ الاستاذ الامام، ج 1، ج 2، مطبعة المنار، القاهرة، 1931 ،، ص40.
35. جمال الدين الافغاني،الاعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ج 2، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973 . ،ص477.
36. محمد باشا المخزومي ،خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني، تقديم: منى احمد ابو زيد، مكتبة الاسكندرية، 2012، ص49.
37. ابراهيم ودرية شفيق عبدة، مذكرات محمد عبده، جمعها وقدمها طاهر الطناجي، دار الهلال ، القاهرة، 1961، ص48.
38. جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من (1866 – 1952)، ترجمة : سامي اليثي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1965، ص32.
39. عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة العربية في مصر، ص74.
40. إبراهيم شحاتة حسن، مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة احمد العوام (دراسة مقارنة في الاصول التاريخية للثورتين العرابية والمهدية واتجاهات الفكر الثوري في عهدهما)، الاسكندرية، 1970، ص86 – 87.
41. فاروق أبو زيد، عصر التنوير العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، ص84 – 85.
42. أديب اسحق،الكتابات السياسية والاجتماعية، جمعها وقدم لها ناجي علوش، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص38.
43. عبد اللطيف حمزة،أدب المقالة الصحفية في مصر، ج1-ج3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957، ص71.
44. ز . ل . ليفين،الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص71 .
45. شكلت هذه الوزارة في ايلول سنة 1879، واستقالت على اثر مظاهرة عابدين في 9 ايلول سنة 1881 . ينظر : عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ج2، ص214 .
46. عبد الرحمن الرافعي، عرابي- الزعيم الثائر،دار الهلال، القاهرة، 1954،ص22 .
47. انور الجندي، الادب العربي الحديث في معركة المقاومة والحرية والتجمع، ص33.
48. احمد عزت الاعظمي، القضية العربية، ج3، بغداد، 1932، ص46 .
49. لويس شيخو، الاداب العربية في القرن التاسع عشر، ج2، بيروت، ص64 .
50. لويس شيخو، الاداب العربية في الربع الاول من القرن العشرين، ص20-21 .

51. عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، ج1، دار الفكر العربي، القاهره، 1957، ص26؛ عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، ص27؛ أديب مروة، المصدر السابق، ص194؛ اليـاس زاخورا، السوريون في مصر، ج 1، المطبعة العربية، مصر، 1927، ص155.
52. فاروق أبو زيد، الصحافة العربية المهاجرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، طـ 1، 1985، ص45.
53. هلال ابريل ، سؤال وجواب عن الجمعيات في الاسلام ،1918، ص605.
54. جاكوب لاندو ، ترجمة : سامي الليثي ،من تاريخ مصر (الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866الى 1952)، مكتبة مدبولي ،د.ت، ص81.
55. فكري اباظة هلال، مصطفى كامل في سنة 1948، 1910.
56. الرافعي ، مصر والسودان اوائل عهد الاحتلال ، ج2 ، ص119-121.
57. عمر الدسوقي، في الادب الحديث، ص116.
58. محمود كامل، الإسلام والعروبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص137.
59. عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ج2،ص206-209 .
60. عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الهيئة العام لمكتبة الاسكندرية، ، ط5، القاهرة،1984 ،ص352.
61. Elgood, " The transit of Egypt", p.193.
62. جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866 الى 1952، ترجمة: سامي الليثي،مكتبة مدبولي ،د.ت،ص61-62.
63. زكي فهمي ، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا الكبير ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 1926،ص118.
64. نص دستور 1923 في مقتطف أيار 1923، ص496-517.
65. جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866 الى 1952، ترجمة: سامي الليثي، مكتبة مدبولي ، د.ت،ص69.
66. Duteher ,"The political awaking of the east",pp.44-45.
67. Tweedy,O., "Saad Pasha Zaghloul" 1927,pp.101-105.
68. زكي فهمي ، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا الكبير ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،2012، 1926،ص118-120.